**تنظم جامعة 08 ماي 1945- قالمة**

كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسة

الملتقى الدولي بعنوان:

**"صناعة المستقبل في السياسات العربية: نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية"**

**أيام 08 و09 ديسمبر 2018**

**بمجمع هيلبو بوليس- قالمة**

**الاسم واللقب:** صفراوي فاطمة

**الرتبة العلمية:** دكتورة

**التخصص:** علوم سياسية

**الوظيفة:** أستاذة بقسم العلوم السياسة بالمركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت

 **المؤسسة:** جامعة المنار-تونس العاصمة

**الهاتف:** 00213770648764

**البريد الالكتروني:** safraouifatima02@gmail.com

**المحور الرابع:** تحولات السياسات العربية: نحو استشراف مستقبل عربي

**عنوان المداخلة: المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسلطة في الوطن العربي: الواقع والمستقبل**

**الكلمات المفتاحية:** الحياة السياسية، الوطن العربي، المؤسسة العسكرية، السلطة...

**الملخص:**

أصبحت مسألة تدخل الجيش في الحياة السياسية صفة لصيقة بمختلف الأنظمة العربية وخاصة دول العالم الثالث، حيث تتدخل المؤسسة العسكرية بصورة أو بأخرى لتشغل جزءاً هاماً في الحياة السياسية، وهو ما أطلق عليه بعض المؤرخين بزرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، وتعد المنطقة العربية من بين المناطق التي شهدت تدخل الجيش بصورة كبيرة في الحياة السياسية، حيث لعب فيها الجيش دوراً كبيراً وحاسماً في رسم معالم العملية السياسية، ومن خلال ذلك جاء هذا البحث لدراسة ومعرفة مدى دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية للمنطقة من جهة وعلاقتها بمؤسسات الرئاسة من جهة أخرى، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي مرت المنطقة ومن بينها فترة التسعينيات والتي شهدت تدخلاً قوياً ومباشراً للجيش في السياسة إلى المرحلة الحالية، وفي صدد إبراز دور وأهميّة الجيش في المجتمعات العربية وذلك بالنظر إلى طبيعته الانظمة السياسية لها، نجد أن القيام بمهام القيادة العليا للجيش يمنح القائد دوراً مهمّاً في السلطة داخل المجتمع، وهي شكل من أشكال التحوّل الاجتماعي في السلطة، لأن التحول غالبا ما يكون ناشئا بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية السيّئة التي يتسبّب فيها النظام القائم.

**Sammary :**

The military intervention in political life has become a characteristic of various Arab regimes, especially third world countries, where the military establishment intervenes in one way or another to occupy an important part of political life. This is what some historians called the military establishment in civilian life. The Arab region is among the regions Which witnessed the intervention of the army in a large part in political life, where the army played a major role and decisive in shaping the political process, and through this research to study the extent of the role of the military in the political life of the region on the one hand and its relationship with the institutions of the presidency on the one hand This is done by addressing the various historical stages that have passed through the region, including the 1990s, which witnessed a strong and direct intervention by the army in politics to the current stage, and in the context of highlighting the role and importance of the army in Arab societies, given the nature of their political systems, The Supreme Command of the Army gives the leader an important role in power within society, a form of social transformation in power, because transformation is often the result of the poor social and political conditions caused by the existing system.

**مقدمة:**

اهتمّت أغلب الدراسات بدور الجيش في السلطة، حيث احتلّ النظام السياسي مكانة مهمّة لديه خاصة في الدول النامية، وخاصّة في السبعينيّات من القرن الماضي التي شهدت ظاهرة وصول العديد من النخب العسكريّين إلى هرم السلطة، لذلك تعدّدت الأدوار السياسية للمؤسسات، فقد يكون الجيش بمثابة جماعة ضغط في صناعة القرارات، أو من خلال المساهمة في تحديد السياسات العامة للوطن، وقيادة الانقلاب على الحكومات…الخ، وقد يكون الجيش مفوض من قبل الحكّام المدنيين للقيام بالدور السياسي وفق مبدأ المصلحة المتبادلة، أي يفوض كلّ سياسي أو حاكم مجموعة من القادة العسكريين الذين يعتمدهم في ارساء سياسته وطريقة حكمه، لأن الحاكم السياسي لا يمكنه تحقيق الاستقرار والاستمرار في حكمه دون وجود تأييد عسكري، وفي المقابل تعتمد النخب العسكرية على القائد السياسي لضمان الاستمرار في منصبها، والمحافظة على بقاء هيبة المؤسّسة العسكرية ككل وفق مبدأ المصلحة التبادلية، وخاصّة بالنسبة للقادة السياسيين والمدنيين، اللذين لا يملكون إمكانيات القوّة الموجودة لدى النخب العسكرية.

ولدراسة ومعالجة هذه القضايا يستدعي طرح الاشكالية التالية:

**ما هي طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة في الوطن العربي؟ وما هو واقعها ومستقبلها داخل الأنظمة العربية؟**

إن الإجابة على هذه الإشكالية يستدعي وضع وصياغة الفرضية التالية:

1. **بما أننا في عصر التعددية والديمقراطية، فذلك يعني عدم هيمنة القوة العسكرية على السلطة فترة طويلة، وفي الوقت نفسه عدم انفراد حزب أو أيديولوجية في السلطة مهما كانت قوته ونفوذه، ولعل احترام رأي الأقليات وعدم تهميشها سياسياً واقتصاديا من سمات المرحلة الجديدة المتقدمة، وإن الوطن العربي يكاد يدخل مرحلة جديدة هي بحاجة إلى تجديد فكر الأمة وإلى ثقافة جديدة.**
2. **تراجع دور المؤسسة العسكرية سياسياً مرهون بمدى قوة وتماسك الطبقة السياسية، وطبيعة بنية المؤسسة العسكرية ذاتها.**

وعليه، جاءت هذه الدراسة للبحث ومحاولة فهم أهمية دور المؤسسة العسكرية في السلطة في الوطن العربي، ولمعالجة هذا الموضوع، وتأسيساً لما سبق تم تناول المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية المؤسسة العسكرية

المحور الثاني: أنماط وأشكال تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة

المحور الثالث: الرهانات الجديدة للمؤسسة العسكرية

المحور الرابع: مستقبل المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية

* تقييم جهود تحييد المؤسسة العسكرية
* مشاهد مستقبلية للدور السياسي للمؤسسة العسكرية

**أهمیة الموضوع:**

 إن تكريس الديمقراطية كخيار استراتيجي لتحقيق الحكم الراشد يمر حتما عبر مدنية

الدولة وتحييد المؤسسة العسكرية داخل إطار أدوارها الدستورية وهي حماية التراب الوطني والحفاظ على الأمن وهذا لا يأتي إلا عبر الارتقاء بهذه المؤسسة نحو الاحترافية والتي تبدأ أولا بإبعادها عن أي دور سياسي وعدم الزج بها في معترك الصراع من أجل السلطة، ومن هنا من هنا تبرز أهمية دراسة الدور السياسي للجيش في الوطن العربي ومدى تأثيره على استقرار النظام السياسي وفعاليته، فأهمية هذا الموضوع تنبع من أهمية الجيش في النظام السياسي العربي، ودراسة دوره في الشؤون السياسية هو لفهم آلية التفاعلات داخل هذا النظام، إضافة إلى أهمية دراسة سلوكها السياسي وفق منهج علمي.

**المحور الأول: ماهية المؤسسة العسكرية.**

إن المؤسسة العسكرية مؤسسة أساسية وهامة في أي نظام سياسي وقبل التطرق لفهم أدوارها السياسية ينبغي التطرق أولا لمفهوم هذه المؤسسة وخصائصها المميزة عن باقي المؤسسات في الدولة.

**أولاً: تعريف المؤسسة العسكرية:** المؤسسة العسكرية هي مؤسسة تتميز بخصائص تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى تكونت بفعل ارادة جماعية كامنة في ارادة مؤسسيها تحكمها القواعد والاجراءات القانونية التي تفرضها على أعضائها المرتبطين ببعضهم البعض برابط من علاقات الطاعة، حسب التدرج الهرمي والانضباط الشديدين من أجل تحقيق الأهداف والوظائف المكلفة بإنجاز حسب دستور وقوانين الدولة التي تتباين من دولة لأخرى حسب ظروفها الاجتماعية والسياسية[[1]](#footnote-1).

**ثانياً: خصائص المؤسسة العسكرية:** تتميز المؤسسة العسكرية عموما بعدة خصائص ومميزات عن غيرها من المؤسسات الأخرى في الدولة ويمكن توضيحها فيما يلي[[2]](#footnote-2):

* امتلاك المؤسسة العسكرية لجزء كبير من القوة في الدولة واحتكارها لها وتتمثل القوة في الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والثقيلة الموضوعة تحت تصرفها طبقا للقانون والافراد المقاتلين ذوي الخبرة العسكرية العالية الناتجة عن هذا الاحتكار.
* وظيفة المؤسسة العسكرية وهي توصف بأنها وظيفة المؤسسة العسكرية بأنها غير مستقرة، وتعتمد على ما إذا كانت الظروف تهدد أمن البلاد بالخطر أو الحرب فتستجيب لهذه الظروف بالسرعة والاستعداد المناسبين.
* التدرج الهرمي: وهو نسق اجتماعي منظم بدقة متناهية، فيه تدرج يبدأ عادة برئيس الجمهوریة وینتهي بالفرد المجند، ویقوم أساسا على التربیة العسكریة التي تنظم العلاقة بین الرئیس والمرؤوس (وهذا عكس التقسیمات الملاحظة في الفئات والطبقات الاجتماعیة والاقتصادیة)، ویسمى هذا التدرج الهرمي بالتسلسل القیادي الذي یتضمن العلاقات والوسائل الرسمیة والغیر رسمیة لتحقیق الانضباط والفاعلیة لهذا النسق العسكري، كما یقوم هذا التدرج الهرمي على الرتبة العسكریة التي تحدد نمط العلاقات بین الرؤساء والمرؤوسین بطرق موضوعیة، فهي الصفة التي تحدد مكان العسكریین في التدرج الهرمي بدقة.
* لترقیة في النظام العسكري: تعني أنه في حالة توفر بعض الشروط في الفرد العسكري، كقضائه للحد الأدنى في رتبة معینة أو أدائه مهمة في ظروف طارئة، یرقى لرتبة أعلى.
* یكتسب العسكریون القواعد والاجراءات والاتجاهات العسكریة من خلال التدریبات الأساسیة، حیث یتلقى الافراد تدریبات عسكریة وفق ما یسمى بالدلیل المیداني الذي یجزء العملیة العسكریة إلى مراحل متعددة وذلك حتى يتمكن الافراد من أدائها واستعابها بسهولة ودقة.
* الرقم العسكري لأن الحياة العسكریة حياة لا شخصية، ويبرزها الرقم المتسلسل للفرد العسكري، ما یعني افتقاده فردیته داخل المجموعة، فیتحول الجندي إلى رقم في منظومة، إضافة إلى أرقام الكتائب ونوعیتها.
* تتمیز المؤسسة العسكریة غالبا بأنها مجتمع مكتف ذاتیا، تعمل على توفیر كل حاجات أفرادها حتى یتمكنوا من آداء أدوارهم، كما أنها غالبا ما تمارس هذه الأنشطة في أماكم منعزلة عن المناطق المدنیة.
* إختلاف المكانة بین الضباط والجنود: وهي من أهم الميزات وضوحا في المؤسسة العسكریة، حیث تشجع العقيدة العسكریة هذا الأمر وتعتبره ضرورة انضباطية، ويؤكد هذا النظام على احترام المسافات الاجتماعیة بین الضباط، ضباط الصف والجنود، حیث تبرز على سبیل المثال في مطعم ونادي الضباط، مطعم ونادي الجنود... إلخ.
* المؤسسة العسكریة ذات بناء بيروقراطي لا شخصي حیث تتحدد شرعیة السلطة فیه في المنصب ولیس من يشغل هذا المنصب، فالاحترام والطاعة تكون للرتبة الملازمة للمنصب مهما كان شخصية شاغل هذا المنصب[[3]](#footnote-3).

**المحور الثاني: أنماط وأشكال تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة**

تهتم العديد من الدراسات بالبحث عن علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات السياسية للدولة ومعرفة دور المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية كشكل من أشكال علاقتها بالمؤسسات المدنية، وذلك من خلال البحث في الأسباب المفسرة للدور السياسي للجيش والمتمثلة فيما يلي:

**أولا: أسباب تدخل الجيش في السلطة**

أدى انتشار التدخل العسكري في الحياة السياسية في الدول العربية إلى بالكثير من الدارسين والباحثين إلى تحليل الظاهرة العسكرية التي فاق تأثيرها البيئة المحلية والإقليمية، حيث أدى تزايد الاهتمام العلمي بالظاهرة العسكرية إلى توظيف الانقسامات الإيديولوجية في تفسير تدخل الجيش في الشؤون السياسية، كم أن تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم يختلف باختلاف العديد من العوامل منها تصور العسكريين لأوضاع المجتمع ودرجة وعيهم بالتهديدات الخارجية والداخلية التي يتعرضون لها، إلا أن هذا النمط صعب التحقق لأن الضبط المدني-السياسي بواسطة المؤسسة العسكرية في الدول الحديثة بسبب عدم وجود اندماج معيار السلطة المدنية في الأخلاقيات العسكرية، ومنه فإن الجيش يعمل على ممارسة دور فعال في الشؤون السياسية خاصة في حال وجود تهديدات لمصالحها، وبذلك أرجع الكثير من الدارسون والباحثون عن دور المؤسسة العسكرية في العالم الثالث وخاصة الدول العربية، ولكن رغم تلك الجهود إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول العوامل والأسباب وراء تدخل الجيش في السلطة، ورغم ذلك يمكن التوصل إلى بعض العوامل والمتمثلة فيما يلي:

**01- العوامل الخاصة بالمؤسسة للعسكرية:** وهي عوامل مرتبطة الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية، حيث إن احتكار القوات المسلحة الشبه الكامل لمصادر وأدوات العنف القسري يمدها بالقوة الكافية كمنافس في العملية السياسية.، ويمكن اجمال العوامل الخاصة بالمؤسسة العسكرية فيما يلي:

1. **عوامل متعلقة بمهمة القوات المسلحة:** كحماية الدولة، والحفاظ على الأمن والنظام العام الداخلي مما يزيد من تدخلها في الشؤون السياسية، خاصة في حالة استخدام العنف ضد المعارضة.
2. **عوامل متعلقة بالسمات التنظيمية للمؤسسة العسكرية:** والمتمثلة فيما يلي:
* **عوامل متعلقة بحجم التماسك الداخلي:** وهو قدرة كتلة صغيرة من الجيش من قيادة الجيش كله للقيام بالعمل السياسي، وكلما زاد التماسك السياسي زاد التدخل العسكري في شؤون السلطة المدنية.
* **الذاتية:** يزداد احتمال تدخل الجيش كلما زادت تهديدات مصالح المؤسسة العسكرية ككل، أو في حالة التخوف من فقدان امتيازاتها مثل: خفض ميزانية الدفاع...
* **عوامل متعلقة بحجم الاختلافات الهيكلية والتخصص الوظيفي:** وهنا يقل احتمال تدخل الجيش كلما زايد حجم التخصص الوظيفي والاختلافات الهيكلية بين القوات المسلحة، إذ يكون لكل نوع من السلاح منظوره الخاص به.
* **عوامل متعلقة بدرجة الوعي السياسي:** إن تدخل الجيش يعني تعيين كبار الضباط أعلى سلطة في الدولة للتدخل في السلطة السياسية، وهنا يزداد احتمال تدخله كلما توسع محتوى تعليم الضباط ليشمل القضايا السياسية الهامة في الدولة.

أما **كلود ويلش** فيرجع تدخل الجيش في السلطة المدنية إلى وجود بعض المشاكل تحيط بالعسكريين أنفسهم مثل انخفاض مستوى المعيشة، وانخفاض المرتبات، والمحاباة في نظام الترقيات التي قد تتم وفقاً لعلاقات القرابة والولاء السياسي، وقد يحدث التدخل العسكري المباشر من خلال قيامه بالانقلابات، في حالة شعوره بخطر يهدد مصالحهم...

**02- العوامل المحيطة بالمؤسسة العسكرية:** رغم أهمية العوامل السابقة للمؤسسة العسكرية إلا أنه ليست متغيرات مستقلة تفوق العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالجيش الذي لا ينعزل عن المجتمع، حيث يعيش فيه ويعمل ضمن إطاره ويتأثر به سلباً وإيجاباً، فالبيئة الاجتماعية بجميع تناقضاتها تعد المصدر الرئيسي الذي يمد الجيش بالموارد البشرية مما يزيد من تأثيرها على اتجاهات الجيوش اتجاه مختلف القضايا الاجتماعية كالتقسيمات الطبقية والإقليمية والثقافية، لأن معظمها يؤدي إلى تشقق وتصدع في شرعية السلطة، وبذلك تزيد فرص احتمالات تدخل الجيش في الشؤون السياسية.

 أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية فقد قام كل من فوسم ونيدلر بدراسة والبحث عن العلاقة بين الأزمات الاقتصادية وتدخل الجيش، حيث ينقص احتمال تدخل الجيش كلما كان هناك انتعاش اقتصادي والعكس صحيح.

وبالنسبة للعوامل السياسية برر موريس جانويتز تدخل الجيش في الحياة السياسية بالظروف السياسية المحيطة بها، فمثلاً التشكيلات العسكرية التي نشأت أثناء الكفاح المسلح، من أجل التحرير الوطني، قد تدخلت في الحياة السياسية بصورة واسعة.

 وهنالك من ربط تدخل الجيش في الشئون السياسية بالبيئة السياسية وصراع القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة على السلطة، وذلك ناتج عن ظاهرة ادماج القوى السياسية القوى الاجتماعية بسبب غياب المؤسسات السياسية الدستورية الوسيطة التي تقوم بمهمة تقنين المنافسة على السلطة، حيث تعبر القوى الاجتماعية عن مواقفها من الحكم بطرق مختلفة، من خلال المظاهرات والاضرابات، أما الجيوش فتقوم بالانقلابات العسكرية والتي ترتبط بحداثة التجربة السياسية المرتبطة والمرتبطة بدورها بحالة التخلف العام للدولة، وبهذا يصل الجيش إلى السيطرة والنفوذ.

 من جهة أخرى يرى المفكر عزمي بشارة أنه لا يوجد جيش في العالم بعيد عن السياسة بحكم تعريفه، فالجيش يتعامل مع شؤون الحرب والدفاع، والعديد من القضايا الأخرى التي يطلق عليها تسمية الأمن، كما يؤكد على صعوبة التوصل إلى نظرية وقانون جازم يضبط علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسة، وهو يشير بدوره إلى وجود العديد من الخصائص المشتركة التي قد لا تصل بالضرورة إلى درجة القانون الجازم، أو النظرية الكاملة الأركان، وهي:

* تعتبر المؤسسة العسكرية وسيلة للرقي الاجتماعي والاقتصادي في العديد من المجتمعات.
* انتشار الصراعات الحزبية أو الأيديولوجية داخل المؤسسة العسكرية ووسط المجموعات التي قامت بالانقلاب والتي عادة ما تؤدي إلى تفكيك كتلة الضباط.
* إن علاقة المؤسسات العسكرية العربية بالحكم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرهانات الدولية.

**مما سبق يمكن** **إجمال العوامل الكامنة وراء تدخل الجيش في الشؤون العامة في النقاط التالية:**

* هشاشة البنى والمؤسسات المدنية بسبب حداثة التجربة السياسية وضعف الثقافة السياسية.
* ضعف التماسك الاجتماعي وانتشار الانقسام الطبقي يضعف من قوة ودرجة التماسك الاجتماعية.
* انتشار الفساد قد يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى العامة يستغلها الجيش للتدخل في السياسة.
* إن الاضطرابات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية الحادة، تدفع الجيش للتدخل بحجة حماية النظام العام.
* التأثر بتجارب انقلابات عسكرية أخرى.

**ثانياً: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية**

في محاولة تفسير علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة، لقد وضع جون ماينو ثلاثة أنواع لعلاقة الجيش بالسلطة المدنية، وهي:

**النمط الأول:** رأى أن الجيش يعمل تحت تصرّف السلطة المدنية، لحماية الوطن والنظام ككل.

**النمط الثاني:** هنا يكون للمؤسسة العسكرية دور مهمّ في صناعة القرارات يفوق دور السلطة الشرعية.

**النمط الثالث:** وهنا تكون المؤسسة العسكرية هي المتحكّم الوحيد في العملية السياسية.

كما وضع المفكّر أموس برلموتر، تفسير آخر لعلاقة الجيش بالسلط، ويقدّم بدوره ثلاثة أنواع العلاقات وهي كالتالي:

* الأقلية العسكريّة الأوتوقراطية
* الأقلّية العسكرية الأوليغارشية
* النمط العسكري السلطوي

أما مرجعيّة سيطرة المؤسسة العسكريّة في الدول العربية مرتبطة بخصوصيّة هذه المجتمعات، تم تحديد العديد من التصنيفات الحديثة التي تتلاءم مع تلك الخصوصيات، وهي كالتالي:

1. **المؤسسة العسكرية كحَكَم بين المؤسّسات السياسية:** تقتصر وظيفته في الحفاظ على النظام القائم من خلال العمل كجماعة ضغط وتسليم الحكم إلى الذي تراه المؤسسة العسكرية مناسباً، مع إمكانية التدخّل إذا اقتضت الضرورة لذلك.
2. **الجيش الحارس الغير ممارِس للسلطة:** وهناتتدخّل الجيوش بصفتها حارسة للنظام، أو للحفاظ على النظام السياسي القائم، أو عند الأزمات المستعصية.
3. **الجيش المراقب صاحب قوّة الاعتراض:** يتميّز هذا النوع بسيطرة الجيش على الانظمة التي تتميّز بكثرة الانقلابات العسكرية وبعدم الاستقرار، بحيث يصبح دور المؤسسة العسكرية مرتبطا بالحفاظ على النظام القائم.

**الجيش الحاكم:** يمثّل النمط السابق من الحكم العسكري مرحلة انتقالية قد يعود بعدها الجيش إلى الثكنات العسكرية، أو يتحول الحكم إلى نمط آخر من حكم الجيش هو نوع الجيش الحاكم، وهنا لا يكون الجيش محايداً، بل يأخذ دوراً مهمّاً في السياسة والحكم وصانع القرار الأساسي، ويكون المقرّر الأول في السلطة.

**ثالثاً:** **الدّور الإجتماعي للمؤسّسة العسكرية**

يرتبط رقي ورفاهية المجتمع إلى حدّ كبير بقدراته العسكرية، أي بمدى توفر عناصر القوّة وكيفية استخدامها، حيث أنّ وجود حالة من التوازن والوفرة في القوى تؤدي إلى تكافؤ المواقف والإحساس بالقدرة على الحركة وإمكانية المناورة، وكثرة الفرص والبدائل المتنوعة[[4]](#footnote-4).

إن الدور الإجتماعي للمؤسّسة العسكرية يجمع بين الجيش والمجتمع المدني، حيث أنّ عدم التوافق بينهما، يجعل من العدوانية تصعب تنظيم القوّات المسلحة، كما تشكّل الأنانية عاملاً أساسياً لنشوب الحروب(19)، وبهذا تبرز أهمية الدّور الإجتماعي للجيش من خلال التـنشئة العسكرية التي لا يمكن تجزئتها عن التـنشئة المدنية.

وبالتالي يمكن القول أن مهمة الجيش ليست عسكرية أو أمنية فحسب، بل اهتمام متعدد المجالات الإجتماعية الاقتصادية السياسية...الخ وخاصة في الدول العربية، والتي مازالت إداراتها ومؤسساتها غير قادرة على توفير الخدمات والمساعدات المطلوبة كمّاً ونوعاً.

**رابعاً:** دور **المؤسسة العسكرية في السياسات التنموية**

تلعب مؤسسات الدولة دوراً بارزاً في عملية التنمية عن طريق إداراتها المتنوعة من خلال توجيه سوق العمل والاشراف على إعادة توزيع الثروة، ومنه تكون المنافسة بين القادة والسياسيون على المناصب العليا في الدولة وفي المؤسّسة العسكرية، من منطلق أنّ من يسيطر على الجيش يسيطر على الدولة وعلى المجتمع بأكمله، وبذلك أصبح أداة الوصل بين المجتمع والدولة، كما أضحى المواقع يدور في فلك متواصل للمؤسسة العسكرية، حيث لا يمكن الفصل بين الظاهرة الإجتماعية والسياسية والعسكرية، والمجتمع هو القائد الأساسي الذي يقود بقية المستويات.

إن اضمحلال وتلاشي المجتمع الزراعي مقابل ظهور وبروز المجتمع الصناعي والخدماتي غيّر من المجتمع العسكري الذي نشأ وظهر مع الإستعمار الأوروبي، والذي أصبح عنصراً من الدولة الحديثة بمصالحها الإنمائية المتعددة، وبالتالي يعود تبنّي البلدان العربية للنظم الأوروبية لأسباب ودوافع خارجية بدلاً من تحقيق أهداف وحاجات داخلية، فالعسكرية فيه لا تختلف عن شرف الدفاع عن الوطن، فهي متعلقة وصفة لاصقة بالتركيبة الإجتماعية، فالجيش يتدخل لتلبية الاحتياجات العامة لمؤسسة الجيش كميزانيات التسلح)، كما تليه سياسة تلبية الحاجات الأساسية للعامة[[5]](#footnote-5)، وهو من الأساليب الجديدة في ادارة المجتمع، وهي لا تقل أهمية عن المشاكل السياسية التي تعيشها الأمة العربية، كمشاكل التجزئة والهوية والسّلطة [[6]](#footnote-6)، وبالتالي فأغلب الممارسات السياسية ذات أساس اجتماعي، ومن بينها ما يلي:

* بناء المؤسّسات وهي أساس التنمية الإجتماعية والاقتصادية.
* التأثيرات المتبادلة بين الإستقرار السياسي والإستقرار الإجتماعي.
* التركيبة الاجتماعية لقادة الجيش (المساواة الإجتماعية وهيكلته...).
* تدخل الجيش من خلال قيامه بالانقلابات العسكرية بكونه بحجة تحسين الظروف الاجتماعية.

**خامسا: اضطراب العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة**

إن عدم قيام علاقة متينة بين المؤسسة العسكرية والسلطة في الدول العربية لا يعود إلى الأفكار والآراء السلطوية لبعض الجيوش فقط وإنما هناك العديد من الأسباب الموضوعية التي تقف وراءها وهي:

* **انعدام وجود دولة حديثة:** فالبلدان العربية لم تشهد قيام دولة وطنية حديثة بالمعنى القانوني المتعارف عليه في الفكر السياسي الحديث، بل تعتبر دول هجينة مغلفة بغطاء حديث موروث عن الحقب الاستعمارية، لذلك تمثل مطلب أصحاب الديمقراطية البحث عن بناء دولة وطنية ديمقراطية مدنية، باعتبارها المدخل الرئيسي لتأسيس علاقة صحيحة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية.
* **ضعف الطبقة الوسطى:** وهي الحاملة للمشروع الوطني الديمقراطي، فالطبقة الوسطى الغربية تقوم بمهمة النضال الديمقراطي ضد القهر والاستبداد، أما الطبقة الوسطى للدول العربية فهي تتسم بالضعف والهشاشة، لذلك أصبحت المؤسسة العسكرية هي الأكثر تنظيماً وانضباطاً والقادرة على تولي وتسيير شؤون الحكم.
* **أصول الانقلابات العسكرية:** إن فكرة الانقلابات الثورية كانت متجذرة في أغلب أدبيات الأحزاب القومية والإسلامية وغيرها، بعد الحرب العلمية الثانية والتي توازت مع الموجة الثورية والحركات التحررية التي شملت العديد من دول العالم، وبروز العديد من الأسباب التي دفعت الثوريين العرب بالقفز إلى هرم السلطة، ومن بين العوامل التي ساهمت في غياب الانقلابات العسكرية مال يلي[[7]](#footnote-7):
* في ظل غياب الوعي لبناء مؤسسات المجتمع المدني، تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة، وقامت السلطة برعاية أفراد المؤسسة العسكرية بواسطة الإنفاق المبالغ فيه بمنح الزيادات المتكررة في الرواتب وتقديم التعويضات والخدمات وغيرها من المنافع التي ربطت الأفراد وعائلاتهم وجيش المتقاعدين في شبكة المصالح المشتركة، وهكذا تحولت الدولة إلى دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية والاقتصادية للقوات المسلحة ومتقاعديها الذين يضمنون منافعهم مدى الحياة.
* إن عدم انخراط المؤسسة العسكرية في معارك وطنية ضد العدو الخارجي حوّل النخبة العسكرية إلى مجموعة من الموظفين الإداريين بعيدين عن المهارات العسكرية وفنون القتال وحال دون بروز قيادات عسكرية تتمتع بمكانة خاصة لتكون أبطالا وطنية تتجاوز بسمعتها دائرة السلطة الحاكمة.
* عملت الأحزاب والحركات السياسية الثورية على توخي العمل مع الجيوش عبر الانقلابات العسكرية، من أجل إحداث التغيرات المنشودة، بالإضافة إلى تراجع العمل الحزبي المنظم في على مستوى الساحة العربية نتيجة للهزائم المتكررة التي عانت منها حركات التحرر العربي بتياراتها المتعددة.
* انعدام الضرورة لدى الأطراف الخارجية بالتخطيط أو العمل على إحداث انقلابات عسكرية كوسيلة لصنع أنظمة حكم متعاونة أو تابعة لها، إذ أن التحولات الدولية والإقليمية أسهمت في جعل العديد من أنظمة الحكم في العالم العربي تتعاون بصورة طوعية معها وتضمن عدم تعرض مصالحها للخطر.

**المحور الثالث: الرهانات الجديدة للمؤسسة العسكریة**

تواجه المؤسسة العسكریة في الفترة الحالية العديد من الرهانات والتحديات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

**أولاً: الرهانات الداخلية للمؤسسة العسكریة:** هناك العديد من الرهانات المحلية التي تواجهها المؤسسة العسكرية وهي كما يلي:

1. لقد أضحت المهام الرئیسیة الدفاعیة التي تضطلع بها المؤسسات العسكریة من صد للعدوان الخارجي وحمایة التراب الوطني من قبیل منظومات الدفاع التقلیدیة لأنها أصبحت لا تتلاءم مع تطور أشكال جدیدة للحروب اتخذت طبیعة عولمیة، فأصبحت البیئة الدولیة تتمیز بتنامي التهدیدات وتنوع مصادرها ما شكل دافعا قویا لعصرنة منظومة الدفاع العربي.
2. وتجابه المؤسسة العسكریة أیضا على الصعید الداخلي رهان دخول بعض الدول العربية في مجال الصناعة العسكریة بانتهاجها لسیاسة صناعیة حدیثة وفقا للمبدأ القائل بأن التصنیع المحلي والتفوق التكنولوجي أصبح من العوامل الأساسیة لتحقیق سيادة الدولة، وتماشیا مع الرؤیة الجدیدة للتنمية الوطنية وبعث الصناعة الوطنية من جديد.

**ثانياً: الرهانات الخارجیة للمؤسسة العسكریة:** ويمكن سردها في النقاط التالية:

**أولاً: علاقات التعاون العسكریة الخارجیة:** يواجه المؤسسة العسكریة في الدول العربية علىالصعید الخارجي رهانات ناجمة عن علاقة التعاون التي تربطها مع الجيوش الاجنبية وحلف شمال الأطلسي(الناتو).

**ثانياً:** تزايدت التهدیدات الخارجیة على الدول العربية التي أصبحت تتمیز حدودها البرية بالاضطراب إضافة إلى انخراطها في ما یسمى الحرب الدولیة على الإرهاب، كل هذا أصبح يستدعي متطلبات أمنية هائلة، هذه الظروف یمكن اعتبارها مبررات حقيقية لارتفاع كلفة الإنفاق العسكري العربي خلال السنوات الماضية.

**المحور الرابع:** **مستقبل المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية**

سنحاول خلال هنا تقییم الجهود المبذولة لتحیید دور المؤسسة العسكریة وفق نظریة التنافس السیاسي العسكري، تصور أهم المشاهد المستقبلیة للدور السیاسي للمؤسسة العسكریة.

**أولاً: تقییم جهود تحیید المؤسسة العسكریة**

**- الأمن الداخلي – الدفاع الوطني - التنظیم العسكري:** وهي حالة تتمیز فیها العلاقة بین المؤسسة العسكریة والمؤسساتالسیاسیة التي تعتبر مؤسسة الرئاسة أهمها على الإطلاق، تشهد حالة تنافس واضحة لأن مؤسسة الرئاسةتسعى لتغییر واقع سیاسي عمّر لسنوات طویلة، والمؤسسة العسكریة تسعى للحفاظ على الوضعالقائم باعتبارها تمتلك استعدادات طبیعیة للتدخل نابعة من خصائصها الذاتیة كالهرمیة والإنضباط، إضافةإلى تاریخ تدخلها الذي یعطیها دافعا للبقاء كقوة مهیمنة على القرار السیاسي، كذلك بالنظر لحجم الامتيازاتالتي تكتسبها النخب العسكریة من جراء هذا التدخل، هذا الصراع الذي كان ضحیته دائما في حالاتالانسداد، إذعان مؤسسة الرئاسة وتغيير وافدها وفق ارادة المؤسسة العسكریة.

وتظم هذه الظروف دائما وفق الباحثین إیریل كرواسون ودافید كوهین ثلاث مستویات أساسیة[[8]](#footnote-8):

**المستوى الأول- الظروف المبدئیة:** التي تتمثل في الحالة السیاسیة التي كانت تسود عملیة التنافس بین النخب السیاسیة والعسكریة على صناعة القرار السیاسي طيلة الفترات السابقة للحالة المدروسة، وعليه فالظروف المبدئیة كانت لصالح المؤسسة العسكریة في ظل التنافس على القرار السياسي.

**المستوى الثاني- العوامل العسكریة الداخلیة:** وهي تلك العوامل التي تنبع من داخل المؤسسة العسكریة مثل تنظیمها الهیكلي وتدرجها الهرمي وتوافقه الوظیفي، تماسك المؤسسة ووضعها الاقتصادي.

**المستوى الثالث- العوامل العسكریة الخارجیة:** تدرج نظریة التنافس المدني العسكري ضمن هذا المستوى ستة عوامل رئیسیة تتضمن شعبیة النخب السیاسیة، الإجماع الشعبي حول الديمقراطية والمدنية، قوة مؤسسات المجتمع المدني، التهدیدات الداخلیة والخارجیة، بالإضافة إلى مواقف القوى الخارجیة.

**ثانياً: مشاهد مستقبلیة للدور السیاسي للمؤسسة العسكریة في الجزائر**

 بعد محاولة تقییم جهود عملیة تحیید المؤسسة العسكریة التي قد یتضح من خلالها حجم تراجع المؤسسة العسكریة عن لعب تلك الأدوار التي كانت تلعبها سابقا في العملیة السیاسیة في ظل التحديات والرهانات التي تمر بها ، وعلى ضوء هذه الجهود والرهانات، یمكن تصور مجموعة مشاهد مستقبلیة محتملة لطبيعة هذا الدور السیاسي باعتبار أن عملیة التنبؤ بهذا السلوك السیاسي للمؤسسة العسكریة هو خطوة ضروریة بعد محاولة فهمه وتفسیر أسبابه، وقد قسمنا هذه المشاهد إلى ثلاثة أصناف رئیسیة: مشهد الدور السیاسي المحدود، مشهد استمرار تراجع الدور بالانسحاب التام من السیاسة، ومشهد عودة هذا الدور السیاسي وإعادة تكریسه.

**الخاتمة:**

مما سبق يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

* حافظ الجیش عملیا دائما على تدخله في الشأن السیاسي في معظم الفترات التاریخیة، منذ المرحلة الاستعماریة حتى فترة التعددیة، رغم المنع الدستوري، وتعددت أنماط هذا التدخل حسب الظروف السیاسیة بإشكال مختلفة .
* ساعد الهیكل التنظیمي الذي تكون لصالح جهاز الأمن والاستعلام في المؤسسة العسكریة، خلال

فترة تردي الأوضاع الأمنیة، في قوة نفوذه وتدخله في الحیاة السیاسیة.

* رغم الأثر الواضح لجهود التحیید، لا یمكن ضمان استمرار تراجع الدور السیاسي للمؤسسة العسكریة دون استكمال الشروط الضرورية لتحیید هذا الدور في ظل غیاب باقي المؤسسات السیاسیة خاصة البرلمان عن الانخراط في هذا المسعى، وضعف الطبقة السیاسیة، وتغییب لدور المجتمع المدني.

 **قائمة المراجع:**

 - بابلا لاشاد محمد صالح، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة 1980-2012، (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية السيلمانية، 2012)، ص31.

 - الآغا فؤاد، علم الاجتماع العسكري، الطبعة الأولى، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزیع، 2008)، ص 51.

 - الآغا فؤاد، مرجع سابق، ص52.

 - عليّ الدين هلال، العرب والعالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 941.

 - مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة­ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1978)، ص 193.

 - مجدي حمّاد، المرجع نفسه، ص 193.

 - حمدي عبد الرحمن، الجيوش والسياسة في الخبرة الافريقية، من كتاب الجيش والتحول الديمقراطي في افريقيا، (الدوحة: منتدى العلاقات الدولیة والعربية، 2015)، ص 68.

 - Paul Chambers and Aurel Croissant,op.cit,,p.48.

1. - بابلا لاشاد محمد صالح، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة 1980-2012، (العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية السيلمانية، 2012)، ص31.

. [↑](#footnote-ref-1)
2. - الآغا فؤاد، علم الاجتماع العسكري، الطبعة الأولى، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزیع، 2008)، ص 51. [↑](#footnote-ref-2)
3. - الآغا فؤاد، مرجع سابق، ص52. [↑](#footnote-ref-3)
4. - عليّ الدين هلال، العرب والعالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 941. [↑](#footnote-ref-4)
5. - مجدي حمّاد، العسكريون العرب وقضية الوحدة­ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1978)، ص 193. [↑](#footnote-ref-5)
6. - مجدي حمّاد، المرجع نفسه، ص 193. [↑](#footnote-ref-6)
7. - حمدي عبد الرحمن، الجيوش والسياسة في الخبرة الافريقية، من كتاب الجيش والتحول الديمقراطي في افريقيا، (الدوحة: منتدى العلاقات الدولیة والعربية، 2015)، ص 68. [↑](#footnote-ref-7)
8. - Paul Chambers and Aurel Croissant,op.cit,,p.48. [↑](#footnote-ref-8)